بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب المحافظ

الرقم :

المرفقات :

مؤسسة النقد العربي السعودي
41051339 : الرقم
1441/08/05 : التاريخ
بدون : المرفقات

تعميم عاجل جداً

السادة/ المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: إجراءات مؤسسة النقد لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩).

في إطار دعم الجهود لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩)، ومتابعة مؤسسة النقد بشكل دقيق تأثيره في الأسواق المالية والاقتصاد. قررت المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية:

**أولًا: إجراءات مؤسسة النقد الإشرافية وسياساتها الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا.**

١- **تأجيل الزيارات الإشرافية السنوية وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:**
قررت المؤسسة تأجيل الزيارات الإشرافية السنوية للبنوك وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لعام ٢٠٢٠م، وذلك دعماً من المؤسسة للبنوك في الوقت الحالي ومساعدتها في التركيز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها وتلبية احتياجاتهم التمويلية في الظروف الحالية. علماً أن المؤسسة سوف تتخذ ترتيبات مختلفة لإجراء الزيارات الإشرافية وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للعام الحالي ٢٠٢٠م؛ لتحقيق أهداف تلك الإجراءات دون أعباء إضافية على البنوك المحلية.

٢- **تأجيل إصدار وتطبيق السياسات:**

أ) شاركت المؤسسة مؤخرًا؛ البنوك بمسودة تعليماتها في شأن منهجية احتساب المخصصات للحصول على الملاحظات والمرئيات من القطاع. كان من المقرر إصدار التعليمات النهائية حيال منهجية احتساب المخصصات خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٠م، والبدء بتطبيقها من قبل جميع البنوك العاملة في المملكة ابتداءً من الربع الأول من العام ٢٠٢١م. إلا أنه بالنظر إلى الظروف الحالية؛ فإن المؤسسة تؤجل إصدار وتطبيق تلك التعليمات إلى فترة أخرى تُحدد لاحقاً.



ص.ب: ٢٩٩٢ الرياض: ١١١٦٩ البريد الإلكتروني: govermor@sama.gov.sa تلفون: ٤٦٣٠٠٠٠ فاكس: ٤٦٣٣٧٠٣

ب) قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتواصل مع البنوك بشان إصلاحات بازل ٣ النهائية وشكلت مجموعات عمل لتقديم مرئياتهم حول الإصلاحات وقابلية تطبيقها. كان من المقرر إصدار المعايير النهائية من المؤسسة ليتم التطبيق الكامل اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢م. وفي هذا الخصوص، قامت مجموعة محافظي البنوك المركزية والرؤساء الإشرافيين (الجهة الإشرافية للجنة بازل) بتبني عدد من الإجراءات تتضمن تأجيل تطبيق إصلاحات بازل ٣ النهائية، عليه، قررت المؤسسة تبني هذه الإجراءات، وسيتم إبلاغ البنوك بالجدول الزمي الجديد لتطبيق هذه الإصلاحات في وقت لاحق، وذلك لن يؤثر في قوة رأس المال في القطاع البنكي، حيث يهدف هذا التأجيل إلى تزويد البنوك بقدرة تشغيلية إضافية للاستجابة الفورية والفعالة لتأثير Covid-١٩.

**٣- المعالجة المحاسبية والرقابية في ظل انتشار فيروس كورونا:**

أ) نظراً لأهمية المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) في تقدير الخسائر المستقبلية المتوقعة، تؤكد المؤسسة أهمية أن تكون المعلومات والتوقعات المستقبلية متضمنة لأثار انتشار فيروس كورونا على التمويلات الحالية الممنوحة للعملاء لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن تكون تلك التوقعات منطقية ويمكن دعمها لأغراض تطبيق المعيار. وتؤكد المؤسسة على البنوك أهمية التواصل بشكل فعال مع مراجعي حساباتها الخارجيين للتأكد من الأخذ بالاعتبار برامج الدعم المقدمة من المؤسسة والجهات الحكومية الأخرى مؤخراً؛ لغرض تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

ب) كما تؤكد المؤسسة أنه في حال ما إذا كان العميل ملتزمًا بسداد الالتزامات الائتمانية، وقرر الاستفادة من برنامج المؤسسة وتأجيل سداد الأقساط المستحقة، فإنه لا يتم تصنيف تلك الأقساط المؤجلة كمستحقات متأخرة. وعلى غرار ذلك، فإن التمويلات التي مُنحت فترة سداد إضافية من خلال برنامج الدعم لا يتم تصنيفها كقروض معاد هيكلتها.



ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

**٤- تعليمات فروع البنوك الأجنبية:**

أصدرت المؤسسة مؤخراً؛ تعليمات فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة والمقرر أن تدخل مرحلة التطبيق ابتداءً من تاريخ ١ أبريل ٢٠٢٠م، ونظراً للتطورات الحالية والتحديات التي تواجهها فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة للالتزام بتلك التعليمات في تاريخ التطبيق المحدد، فإنه تقرر تمديد فترة بدء العمل بتلك التعليمات إلى تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٠م لتمكين فروع البنوك الأجنبية من مواجهه التحديات الحالية واستمرارها في دعم وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

وتؤكد المؤسسة أنها تتابع جميع تطورات الآثار الناتجة عن انتشار فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها؛ القطاع المصرفي والمالي، وسوف تقدم المؤسسة جميع وسائل الدعم اللازمة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم وتمويل مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تؤكد المؤسسة على البنوك أهمية متابعة جميع التطورات والتحديات ومدى تأثيرها على مستويات معدلات كفاية رأس المال والسيولة ومؤشرات السلامة المالية الأخرى.

**ثانيًا: التزامات البنوك تجاه الأفراد والقطاع الخاص والإجراءات المتوقع اتخاذها لصالح المتأثرين من انتشار فيروس كورونا (باستثناء المنشآت التي تملك فيها الجهات الحكومية وشبه الحكومية).**

تؤكد المؤسسة أهمية دعم البنوك لعملائهم في الفترة الحالية وتمكينهم من مواجهه آثار انتشار فيروس كورونا، وأهمية دعم البنوك للقطاع الخاص لتخفيف آثار انخفاض التدفقات النقدية، ودعم رأس المال العامل لجميع المنشآت العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والمحافظة على مستويات التوظيف في الظروف الراهنة، وتحديدًا في القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا



ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

والمتأثرة نتيجةً للأوضاع الاقتصادية الحالية وعلى سبيل المثال لا الحصر: قطاع الطيران، وقطاع الطاقة، وقطاع السفر والسياحة، وقطاع النقل، وجميع المنشآت العاملة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من مختلف القطاعات الاقتصادية، وجميع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمتعهدون والموردون المعتمدون على القطاعات الأخرى المتأثرة. كما تؤكد المؤسسة أهمية تقديم البنوك؛ الدعم الفعال وبشكل عاجل لجميع المنشآت المتناهية الصغر التي لا تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة التحديات في الفترة الحالية وعلى سبيل المثال لا الحصر: المنشآت العاملة في قطاع المطاعم والضيافة والبيع بالتجزئة.

وعلى جميع البنوك العاملة في المملكة؛ الالتزام بتقديم وسائل الدعم التالية للعملاء الأفراد والمنشآت المتأثرة بانتشار فيروس كورونا:

١- **دعم وتمويل القطاع الخاص:**

على جميع البنوك العاملة في المملكة؛ التواصل مع عملائها من جميع القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا لاتخاذ إجراءات احترازية فعالة واستباقية، التي تقع في صالح كل من العميل والبنك والاقتصاد. سواء من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية؛ لتخفيف الأثار وتمكينهم من الاستمرارية في ممارسة أنشطتهم، ويهدف هذا الدعم إلى تخفيف آثار انخفاض التدفقات النقدية للعملاء المتأثرين؛ مما يسهل عليهم خدمة عملائهم وسداد رواتب ومستحقات موظفيهم وتمكينهم من سداد التزاماتهم تجاه البنك والأطراف الأخرى.

٢- **خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص:**

**يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ اعتماد وتنفيذ خطط لعملائهم من القطاع الخاص للمحافظة على مستويات التوظيف للمنشآت المتضررة من انتشار فيروس كورونا من خلال توفير الاحتياجات التمويلية؛ مثل **القروض المرحلية الميسرة لمدة ستة أشهر** على الأقل، مما يمكن المنشآت من الاستمرار في سداد رواتب ومستحقات الموظفين العاملين فيها. **ويجب** تزويد



ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

المؤسسة **وبشكل عاجل** بخطط البنك المعتمدة لدعم عملائه من المنشآت في المحافظة على مستويات التوظيف لديهم.

٣- **تقديم الدعم اللازم للعملاء الأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انتشار فيروس كورونا:**

**يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: تقديم الدعم لجميع العملاء الذين فقدوا وظائفهم بسبب الظروف المترتبة من انتشار فيروس كورونا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. **ويجب** أن يشمل الدعم المقدم: تأجيل سداد الأقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية **لمدة ستة أشهر**.

٤- **الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية:**

**يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من رسوم إجراء العمليات من خلال القنوات الإلكترونية والرسوم الأخرى **لمدة ستة أشهر**، التي تساهم في تعزيز إجراءات الوقاية ومنع انتشار فيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، **يجب** الإعفاء من أي رسوم لتفعيل أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال تلك المدة.

٥- **الإعفاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى:**

**يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى **ولمدة ستة أشهر على الأقل**.

٦- **الإعفاء من رسوم إعادة التمويل أو إنهاء الاتفاقيات:**

**يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من أي رسوم تُفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة (سواء تمويل أو من جانب الودائع) **ولمدة ستة أشهر على الأقل**.



ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب المحافظ

الرقم :

التاريخ :

المرفقات :

الموافق :

٧- عمليات البطاقات الائتمانية:

أ) **يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ مراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية سواء للعملاء الحاليين أو العملاء الجدد، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حالياً نتيجةً للأوضاع الاقتصادية، على أن يكون معدل الفائدة السنوي على البطاقات الائتمانية المعاد تقييمه منطقياً.

ب) **يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ إرجاع أي رسوم تحويل للعملة الأجنبية المفروضة من البنك للعملاء الراغبين في إلغاء أو الذين قاموا بإلغاء الحجوزات المرتبطة بالسفر، التي تم القيام بها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات المربوطة بحساباتهم الجارية (مدى) أو مسبقة الدفع.

**يجب** على البنوك العمل بموجبه **بشكل فوري**، وتزويد المؤسسة بما يفيد تطبيق هذه الإجراءات، والإعلان **بشكل فوري** عن جميع الإجراءات المتخذة من قبل البنك لعملائه في جميع وسائل التواصل المتاحة.

أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ

**نطاق التوزيع:** البنوك والمصارف العاملة في المملكة



ص.ب ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩ البريد الإلكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون: ٤٦٣٣٠٠٠ فاكس: ٤٦٣٣٧٠٣

# الأسئلة والأجوبة المتعلقة بإجراءات المؤسسة لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا المذكورة في التعميم رقم ٤١٠٥١٣٣٩ في تاريخ ١٤٤١/٠٨/٠٥هـ

شعبان ١٤٤١هـ - إبريل ٢٠٢٠م

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

## إجراءات مؤسسة النقد الإشرافية وسياساتها الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا

### تأجيل إصدار وتطبيق السياسات

**س١:** هل تمديد إصدار وتطبيق السياسات يشمل التعليمات الأخرى التي لم يتم ذكرها في التعميم؟

**الإجابة:** تمديد إصدار وتطبيق السياسات يشمل التعليمات الموضحة في التعميم فقط.

## التزامات البنوك تجاه الأفراد والقطاع الخاص والإجراءات المتوقع اتخاذها لصالح المتأثرين من انتشار فيروس كورونا (باستثناء المنشآت التي تملك فيها الجهات الحكومية وشبه الحكومية)

### دعم وتمويل القطاع الخاص

**س٢:** ما هو نوع الدعم الذي يمكن تقديمه للعملاء المتأثرين من القطاع الخاص؟

**الإجابة:** دعم العملاء المتأثرين بشتى الطرق من خلال تعديل الدفعات (إعادة هيكلة/جدولة، تأجيل سداد أقساط) بشكل يساهم في تفاديهم الآثار المباشرة والحالية من انتشار فيروس كورونا، وإدارة تدفقاتهم النقدية بشكل أفضل. هذا الدعم المقدم بشكل احترازي للمقترضين -الذين يواجهون صعوبات قصيرة أجل- سيساهم في تعافي الوضع المالي لهم. كما ينبغي أن يكون الدعم المقدم هادفاً إلى تمكين العميل من سداد التزاماته تجاه البنك، على سبيل المثال يمكن للبنوك الأخذ بالاعتبار خيارات معالجة الأقساط المؤجلة إما من خلال تمديد فترة التمويل أو من خلال دفعة واحدة نهائية في تاريخ الاستحقاق دون فرض أي رسوم على العميل. على أن يتم الإفصاح للعملاء بما يتوافق مع تعليمات المؤسسة ذات العلاقة لتفادي أي لبس قد يتشكل لديهم.

**س٣:** من هم العملاء المشمولين بالدعم والتمويل من خلال تعديل الدفعات (إعادة هيكلة/جدولة، تأجيل سداد أقساط)؟

**الإجابة:** جميع العملاء المتأثرين نتيجة انتشار فيروس كورونا سواء أفراد أو قطاع خاص.

**س٤:** كيف يمكن للبنك التحقق من تأثر العميل نتيجة انتشار فيروس كورونا؟

**الإجابة:** يتم التحقق من تأثر العميل نتيجة انتشار فيروس كورونا من خلال تقديم العميل ما يثبت تأثره من انتشار الفيروس، وعلى البنك في حال تعذر على العميل تقديم ما يثبت تأثره من ذلك اعتماد معايير داخلية لتحديد هذا التأثر.

## خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص

**س٥:** ما هو الدور المطلوب من البنوك للمحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، ومن هي الجهات المستهدفة في البرنامج؟

**الإجابة:** الدور المطلوب من البنوك للمحافظة على مستويات التوظيف هو دعم برامج منشآت القطاع الخاص في هذا الشأن بإيجاد برامج تمويلية تمكنهم من الحفاظ على الوظائف التي كان من المقرر الاستغناء عنها نتيجة آثار انتشار فيروس كورونا. والجهات المستهدفة في هذا البرنامج هي منشآت القطاع الخاص.

## دعم العملاء الأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انتشار فيروس كورونا

**س٦:** ما هو الدعم المقصود للأفراد الذين فقدوا وظائفهم؟

**الإجابة:** تقديم كافة الدعم على أن يشمل تأجيل سداد الاقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية لمدة ستة أشهر نتيجة لهذا التأجيل. ويشمل هذا الدعم عملاء البنك الذين يعملون لحسابهم الخاص (Self-employed).

**س٧:** كيف يمكن للبنك التحقق من فقد العميل لوظيفته؟

**الإجابة:** ينبغي على العميل تزويد البنك بما يثبت فقد وظيفته نتيجة آثار انتشار فيروس كورونا.

## الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الالكترونية

**س٨:** هل الإعفاء من الرسوم يشمل فقط عملاء القطاع الخاص أم للجميع؟

**الإجابة:** الإعفاء من الرسوم يشمل جميع عملاء البنك سواءً أفراد أو قطاع خاص لمدة ستة أشهر.

**س٩:** ما هي الرسوم المشمولة بالإعفاء؟

**الإجابة:** الرسوم المشمولة بالإعفاء كافة رسوم الخدمات والمنتجات التي يتم طلبها أو تنفيذها عبر القنوات الالكترونية (سواءً عند تفعلها أو الاستفادة منها)، وكذلك رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى إضافةً إلى رسوم إعادة التمويل أو إنهاء الاتفاقيات خلال تلك المدة (كلفة الأجل عن الثلاثة أشهر التالية للسداد عند عملية السداد المبكر).

**س١٠:** هل يشمل الإعفاء رسوم الحوالات الدولية مع العلم بأن الرسوم تتضمن تكاليف التحويل المفروضة من طرف ثالث؟

**الإجابة:** كافة الرسوم التي يُحصلها البنك نتيجة لتقديم أو تنفيذ عمليات عبر القنوات الإلكترونية مشمولة في الإعفاء ومنها رسوم الحوالات الدولية. ولا يشمل ذلك تكاليف التحويل المفروضة من طرف ثالث خلال تلك المدة.

**س١١:** هل يشمل الإعفاء رسوم "سريع" عند تنفيذ العمليات عبر الفروع أم فقط عبر القنوات الإلكترونية؟

**الإجابة:** الإعفاء من رسوم "سريع" يكون فقط عند تنفيذ العمليات عبر القنوات الإلكترونية، وينبغي على البنك حث العملاء على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية بدلًا من الحضور للفرع.

**س١٢:** هل يشمل الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية رسوم تمويل التجارة؟

**الإجابة:** كافة الرسوم التي يحصلها البنك مقابل الخدمات أو المنتجات التي يتم طلبها أو تنفيذها عبر القنوات الإلكترونية مشمولة في الإعفاء ومنها رسوم تمويل التجارة ويشمل ذلك رسوم معالجة طلبات الضمانات البنكية، والاعتمادات المستندية.

**س١٣:** هل يشمل الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية تجديد البطاقات، وإصدار البطاقات الإضافية؟

**الإجابة:** كافة الرسوم التي يحصلها البنك مقابل الخدمات أو المنتجات التي يتم طلبها أو تنفيذها عبر القنوات الإلكترونية مشمولة في الإعفاء ويشمل ذلك تجديد البطاقات، أو إصدار البطاقات الإضافية.

**س١٤:** هل يشمل الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية رسوم السلفة النقدية للبطاقات الائتمانية؟

**الإجابة:** كافة الرسوم التي يحصلها البنك مقابل الخدمات أو المنتجات التي يتم طلبها أو تنفيذها عبر القنوات الإلكترونية مشمولة في الإعفاء، ولا يشمل ذلك رسوم السحب النقدي من البطاقة الائتمانية.

## الإعفاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى

**س١٥:** ماهي رسوم الحد الأدنى من الرصيد؟

**الإجابة:** لا توجد رسوم على الحد الأدنى من رصيد حسابات الأفراد، أما فيما يتعلق بحسابات الشركات والمؤسسات فإنه بموجب هذه التعليمات تعفى من رسوم الحد الأدنى من الرصيد لمدة ستة أشهر على الأقل.

## الإعفاء من رسوم إعادة التمويل أو إنهاء الاتفاقيات

**س١٦:** هل يشمل الإعفاء رسوم التمويل لأول مرة؟

**الإجابة:** نعم، يشمل الإعفاء رسوم التمويل لأول مره.

**س١٧:** هل يشمل الإعفاء رسوم إعادة التمويل وإعادة الجدولة؟

**الإجابة:** نعم، يشمل الإعفاء رسوم إعادة التمويل وإعادة الجدولة.

**س١٨:** هل يشمل الإعفاء من رسوم التمويل أو إعادة التمويل أو إعادة الجدولة الرسوم التي يتقاضاها البنك نتيجة لتقديم هذه المنتجات عبر القنوات الإلكترونية فقط؟

**الإجابة:** الإعفاء من رسوم التمويل أو إعادة التمويل أو إعادة الجدولة يشمل الرسوم التي يتقاضاها البنك نتيجة لتقديم هذه المنتجات عبر القنوات الإلكترونية وكذلك عبر الفروع.

**س١٩:** هل يشمل الإعفاء من رسوم إعادة التمويل وإلغاء الاتفاقيات كلفة إعادة الاستثمار والتكاليف الأخرى التي يتكبدها البنك عند عملية السداد المبكر؟

**الإجابة:** نعم، يشمل الإعفاء كلفة إعادة الاستثمار والتكاليف الأخرى التي يتكبدها البنك عند عملية السداد المبكر بما في ذلك كلفة الثلاثة أشهر التالية للسداد المبكر.

**س٢٠:** هل يشمل الإعفاء من الرسوم كلفة الأجل عن الثلاثة أشهر التالية للسداد عند عملية السداد المبكر؟

**الإجابة:** نعم، يشمل الإعفاء كلفة الأجل عن الثلاثة أشهر التالية للسداد عند عملية السداد المبكر.

**س٢١:** ماهي الرسوم المشمولة بالإعفاء عند التمويل لأول مرة أو عند إعادة التمويل أو عند إنهاء الاتفاقيات؟

**الإجابة:** الرسوم المشمولة بالإعفاء كافة الرسوم الإدارية وأي رسوم أخرى يفرضها البنك نتيجة للتمويل لأول مرة أو لإعادة التمويل أو إنهاء الاتفاقية، ولمختلف المنتجات التمويلية.

**س٢٢:** هل يشمل الإعفاء من رسوم إلغاء الاتفاقيات التعاملات بالمشتقات المالية؟

**الإجابة:** كافة رسوم إلغاء الاتفاقيات التي يحصلها البنك مشمولة في الإعفاء وتشمل إلغاء اتفاقيات التعاملات بالمشتقات المالية، ولا يشمل ذلك الخسائر الناتجة عن تحديد قيمة المراكز بسعر السوق (Mark to market loss).

**س٢٣:** هل يشمل الإعفاء من رسوم إلغاء الاتفاقيات عقود الإيجار التمويلي للمركبات؟

**الإجابة:** كافة رسوم إلغاء الاتفاقيات التي يحصلها البنك مشمولة في الإعفاء وتشمل رسوم إلغاء اتفاقيات عقود الإيجار التمويلي ولا يتحمل البنك الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل.

**س٢٤:** هل يشمل الإعفاء من رسوم إلغاء الاتفاقيات الرسوم الحكومية، على سبيل المثال الرسوم مقابل نقل ملكية المركبات؟

**الإجابة:** الإعفاء من الرسوم يشمل فقط الرسوم التي يحصلها البنك.

## أسئلة عامة

**س٢٥:** هل يمكن من خلال الوسائل الالكترونية أن تقوم البنوك بإقراض العملاء قروض جديدة أو أن تقوم بإعادة تمويل للقروض القائمة؟

**الإجابة:** يمكن للعميل التقدم بطلب التمويل أو إعادة التمويل من خلال وسائل التواصل والقنوات الإلكترونية، ويكون ذلك فقط لعملاء البنك الحاليين ولا يشمل عملاء البنك الذي قاموا بفتح حساباتهم البنكية "عن بعد".

**س٢٦:** هل يتم تأجيل الأقساط فقط للعملاء الأفراد الممولين من تاريخ تعميم المؤسسة المؤرخ في ١٤٤١/٨/٥هـ، أم أن ذلك يشمل العملاء الذين قاموا بالتنفيذ بعد ذلك التاريخ؟

**الإجابة:** تأجيل الأقساط يشمل كافة العملاء بما فيهم العملاء المستفيدين قبل أو بعد تاريخ تعليمات المؤسسة المشار إليها أعلاه.

**س٢٧:** ما المقصود بتزويد المؤسسة ما يفيد تطبيق هذه الإجراءات؟

**الإجابة:** تزويد المؤسسة بما يفيد تنفيذ هذه الإجراءات فوراً، وبآلية تطبيقها.